Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021393

The Role of Government Subsidies in Supporting Small Businesses in Iraq

(1)Assistant Lecturer :Kolfikhar Falih Jehad

Keywords:
Government Subsidies,SME Development,Financial Inclusion,Soft Financing,Regulatory Framework,Legal Environment,Public Policy Interventions

Received:20/2/2026
Accepted:21/4/2026
Available:22/6/2026

Abstract

This study aims to analyze the role of government subsidies in supporting small enterprises in Iraq by examining the most important adopted policies, their implementation mechanisms, and their contribution to enhancing economic activity and achieving sustainable development. The study is based on the hypothesis that government subsidies constitute a key instrument for supporting small enterprises; however, their effectiveness is influenced by the institutional and administrative environment in which they are implemented.

The research adopts a descriptive-analytical approach to examine the reality of government subsidies through analyzing financial, funding, and regulatory policies directed at small enterprises, relying on official data and relevant economic reports. The study addresses various forms of government support, including direct financial subsidies, concessional loans, tax exemptions, and training and capacity-building programs, highlighting their role in enabling small enterprises to sustain and grow.

The study concludes with a set of findings and recommendations, emphasizing the necessity of developing an integrated institutional framework to support small enterprises, simplifying administrative procedures, enhancing transparency in granting subsidies, and adopting more flexible and targeted policies to maximize the impact of government subsidies and achieve economic development goals in Iraq.

(1) Imam al-Kazim (peace be upon him) College of Islamic Sciences, University of Baghdad (kolfikharfalih@iku.edu.iq)

https:// orcid.org/0009-0003-3473-1784

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

دور الاعانات الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق

[1] م.م. كل فخار فالح جهاد

المستخلص: -

هدف هذا البحث إلى تحليل دور الإعانات الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق من خلال دراسة أهم السياسات المعتمدة وآليات تطبيقها، وقياس مدى إسهامها في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الإعانات الحكومية تمثل أداة رئيسة لدعم المشاريع الصغيرة، إلا أن فعاليتها تتأثر بطبيعة البيئة المؤسسية والإدارية التي تُطبق ضمنها.

اعتمد البحث المنهج الوصفي–التحليلي في دراسة واقع الإعانات الحكومية، من خلال تحليل السياسات المالية والتمويلية والتنظيمية الموجهة للمشاريع الصغيرة، مع الاستعانة بالبيانات الرسمية والتقارير الاقتصادية ذات الصلة. وتناول البحث أشكال الدعم الحكومي المختلفة، ولا سيما الإعانات المالية المباشرة، والقروض الميسرة، والإعفاءات الضريبية، وبرامج التدريب وبناء القدرات، مبينًا دورها في تمكين المشاريع الصغيرة من الاستمرار والنمو.

واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات، كان من أهمها ضرورة تطوير إطار مؤسسي متكامل لدعم المشاريع الصغيرة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الشفافية في منح الإعانات، فضلاً عن اعتماد سياسات أكثر مرونة واستهدافًا، بما يسهم في تعظيم أثر الإعانات الحكومية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في العراق.

الكلمات المفتاحية: الاعانات الحكومية- المشاريع الصغيرة- التمويل والقروض الميسرة- البيئة التنظيمية-البيئة التشريعية-السياسات الحكومية

المقدمة

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تسهم في خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار وتنويع مصادر الدخل، ومن هذا المنطلق، تأتي الإعانات والدعم الحكومي كأداة أساسية لتذليل الصعوبات المالية والإدارية التي تواجه هذه المشاريع، خاصة في بيئة اقتصادية مثل العراق، التي تعاني من تحديات متعددة تشمل البطالة، نقص التمويل، وعدم استقرار البيئة الاستثمارية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى تقييم فعالية السياسات الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، ومدى مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية، اضافة إلى تسليط الضوء على العقبات التي تعترض استفادة المشاريع من الإعانات، بما يسهم في تقديم توصيات عملية لتحسين آليات الدعم الحكومي

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الإعانات الحكومية في تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة في العراق وتحليل أثر هذه الإعانات على استمرارية المشاريع وزيادة فرص التشغيل بالإضافة الى تحديد التحديات التي تواجه استفادة المشاريع الصغيرة من الدعم الحكومي وتقديم مقترحات لتحسين الأداء0

اشكالية البحث

تتمثل اشكالية البحث في السؤال الرئيسي: ما مدى فاعلية الاعانات الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، وما تأثيرها في تحسين النمو الاقتصادي في ظل التحديات الادارية والمالية والتشريعية التي تواجهها؟

ومجموعة اسئلة فرعية تنبثق عنه وكما يأتي: –

هل الاعانات الحكومية المقدمة للمشاريع الصغيرة كافية لتغطية احتياجاتها الرئيسية؟

ما هي أبرز التحديات التي تواجه المستفيدين عند الحصول على الاعانات؟

هل هناك فجوة بين السياسات الحكومية والاثر الحقيقي على ارض الواقع

فرضية البحث

يفترض البحث أن الإعانات الحكومية لها أثر إيجابي وملموس في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، وأن تحسين آليات توزيع هذه الإعانات يساهم في زيادة نجاح واستمرارية هذه المشاريع، الا ان هذا الاثر يبقى محدوداً بسبب ضعف البيئة المؤسسية والبيروقراطية الادارية وضعف كفاءة توزيع التمويل.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام ادوات تحليل اقتصادي وكمي تشمل تحليل الاتجاه الزمني لتطور عدد المشاريع والتمويل، حساب معدلات النمو السنوية للمؤشرات الاقتصادية، تحليل العلاقة بين حجم الاعانات الحكومية وعدد المشاريع الصغيرة والاعتماد على المقارنة الزمنية بين سنوات الدراسة (2015–2025).

حدود البحث: –

الحدود الزمانية: يغطي البحث المدة من 2015 الى 2025.

الحدود المكانية: يقتصر البحث على العراق كحالة دراسية.

هيكلية البحث: – تم تقسيم البحث الى مقدمة ومتن يتألف من ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الإطار النظري للإعانات الحكومية والمشاريع الصغيرة، ثم تناول المبحث الثاني واقع المشاريع الصغيرة في العراق والتحديات التي تواجهها، اما المبحث الثالث فتناول السياسات الحكومية الداعمة للمشاريع الصغيرة في العراق، اضافة الى خاتمة تضمنت مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، وقائمة المصادر.

المبحث الاول: – الإطار النظري المفاهيمي

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًا في النمو الاقتصادي للدول، حيث تسهم في خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج، وتحقيق التنمية المحلية، وتقليل الفقر، ومع ذلك، تواجه هذه المشاريع تحديات تتراوح بين نقص التمويل، ضعف البنية التحتية، والبيئة التنافسية القاسية، وفي هذا السياق، تتدخل الحكومات عبر الإعانات الحكومية والدعم المالي والسياسي لتخفيف هذه العوائق وتحفيز نمو المشاريع الصغيرة كجزء من الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية

المطلب الاول: – مفهوم الإعانات الحكومية

اولاً: – تعريف الإعانات الحكومية

يعرَّف الدعم أو الإعانة الحكومية بأنها شـكل من أشـكال المسـاعدة المالية أو العينية التي تقدمها الحكومة للأفراد أو الشـركات أو القطاعات الاقتصادية بهدف تخفيض التكاليف أو تشجيع نشاط اقتصادي معين، ويُنظر إليها في الاقتصاد على أنها تحويلات مالية أو سياسات تقلل من تكلفة الإنتاج أو السعر النهائي للمستهلك ، وفق الأدبيات الاقتصادية، تشير الإعانات إلى مدفوعات أو مزايا تمنحها الحكومة لدعم نشاط اقتصادي معيّن وتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، مثل تعزيز الإنتاج أو حماية الصناعات الوطنية [1]، كما تُعرَّف بأنها أداة مالية تستخدمها الدولة للتأثير في تخصيص الموارد داخل الاقتصاد من خلال تخفيض تكلفة السلع والخدمات أو دعم دخول الأفراد، وهو ما يجعلها جزءًا من أدوات السياسة المالية ، وتؤكد المؤسسات الدولية أن الإعانات الحكومية تشمل التحويلات المباشرة أو غير المباشرة التي تمنحها السلطات العامة بهدف تحقيق منفعة اقتصادية للمتلقي، سواء كانت شركات أو أفرادًا [2].

ثانيًا: الخصائص الأساسية للإعانات الحكومية

يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص التي تميز الإعانات الحكومية عن غيرها من أدوات السياسة الاقتصادية، أهمها [3]:

1. طابعها التدخلي: تمثل تدخلاً مباشرًا من الدولة في السوق لتعديل نتائج العرض والطلب أو لتحقيق أهداف اجتماعية.
2. ارتباطها بالسياسة المالية: تُموَّل من الموارد العامة، لذلك ترتبط بالموازنة العامة للدولة.
3. توجيهها لتحقيق أهداف محددة: مثل دعم الفئات ذات الدخل المحدود أو تحفيز قطاع اقتصادي معيّن.
4. تعدد أشكالها: قد تكون مالية مباشرة أو إعفاءات ضريبية أو دعم أسعار أو توفير خدمات بأسعار منخفضة.

وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الإعانات تُستخدم كأداة لتحقيق التوازن الاجتماعي وتقليل آثار التقلبات الاقتصادية.

ثالثًا: أنواع الإعانات الحكومية

يمكن تصنيف الإعانات الحكومية وفق مجموعة من المعايير التحليلية التي تساعد في فهم طبيعتها وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي، ويُظهر هذا التصنيف مدى تنوع أدوات الدعم المستخدمة في السياسات المالية الحديثة وكما يأتي:[4]

1. الإعانات المباشرة

تشمل الإعانات المباشرة التحويلات النقدية التي تقدمها الدولة مباشرة إلى الأفراد أو المؤسسات، وتُعد هذه الصورة من أكثر أشكال الدعم وضوحًا وسهولة في القياس، إذ تظهر في الموازنة العامة على شكل نفقات تحويلية وتستخدم هذه الإعانات عادة لدعم الفئات منخفضة الدخل أو تمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة، أو لتعويض الخسائر في قطاعات محددة ويمتاز هذا النوع بالشفافية وسهولة التتبع، إلا أنه قد يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة إذا لم يكن موجّهًا بكفاءة.

2. الإعانات غير المباشرة

(الإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الجمركية :تشمل الإجراءات التي تقلل التكاليف على المستفيدين دون تقديم تحويل مالي مباشر، مثل وتقديم خدمات أو مواد أولية بأسعار مخفضة) وتتميز هذه الإعانات بأنها أقل ظهورًا في الحسابات المالية المباشرة، لكنها تؤثر بشكل ملموس في سلوك الإنتاج والاستثمار، إذ تساهم في تحسين القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية

3. إعانات دعم الأسعار

تقوم الدولة في هذا النوع بالتدخل لتحديد أسعار السلع الأساسية عند مستوى أقل من سعر السوق، مثل دعم الوقود أو الغذاء أو الكهرباء ويهدف هذا الأسلوب إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، لكنه قد يؤدي إلى تشوهات في آلية السوق وزيادة الاستهلاك غير الرشيد إذا لم يتم ضبطه[5] .

4. الإعانات الإنتاجية

تُوجَّه إلى المنتجين أو الصناعات المحلية بهدف زيادة الإنتاج وتحسين الجودة أو تخفيض تكاليف التشغيل وتستخدم غالبًا في القطاعات الاستراتيجية مثل الزراعة أو الصناعة، وتُعد أداة لتعزيز التنمية الاقتصادية وزيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

5. الإعانات الاستثمارية

(تخفيض الضرائب وتقديم الأراضي بأسعار :تتمثل في تقديم تسهيلات مالية أو ضريبية لجذب الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية، مثل مدعومة وتوفير البنية التحتية) وتُستخدم هذه الإعانات لتحقيق التنمية الإقليمية وتحفيز النمو الاقتصادي طويل الأجل [6].

6. الإعانات الاجتماعية

تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة، وتشمل دعم التعليم والصحة والإسكان وبرامج الحماية الاجتماعية ويمثل هذا النوع جانبًا مهمًا من سياسات الرفاه الاجتماعي، حيث يسهم في تقليل الفوارق الاقتصادية بين فئات المجتمع

رابعًا: أهداف الإعانات الحكومية

تتعدد الأهداف التي تسعى الحكومات لتحقيقها من خلال تطبيق سياسات الإعانات، ويمكن تحليلها ضمن أبعاد اقتصادية واجتماعية وتنموية متكاملة وكما يأتي [7]: –

1. تحقيق العدالة الاجتماعية: تُستخدم الإعانات كأداة لإعادة توزيع الدخل، من خلال دعم الفئات ذات الموارد المحدودة، مما يساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية وتحقيق التوازن الاجتماعي.
2. مكافحة الفقر والبطالة: تسهم برامج الدعم في توفير حد أدنى من المعيشة، كما تساعد على خلق فرص عمل عبر دعم المشاريع الصغيرة والقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الاستقرار الاقتصادي.
3. دعم النمو الاقتصادي: من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وتشجيع الاستثمار، تساعد الإعانات في تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي، خصوصًا في المراحل الأولى من التنمية.
4. حماية الصناعات الوطنية: تعمل الإعانات على تمكين الصناعات المحلية من المنافسة أمام المنتجات الأجنبية، خاصة في الأسواق المفتوحة، وذلك عبر تخفيض تكاليف الإنتاج أو تقديم حوافز مالية.
5. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تستخدم الحكومات الدعم كأداة لمواجهة التقلبات الاقتصادية، مثل ارتفاع الأسعار أو الأزمات المالية، بهدف الحفاظ على استقرار الأسواق والقدرة الشرائية.
6. تصحيح فشل السوق: في بعض الحالات يعجز السوق عن توفير سلع أو خدمات ضرورية، وهنا تتدخل الدولة عبر الإعانات لضمان توفيرها، مثل دعم الخدمات الأساسية أو القطاعات الحيوية.
7. تشجيع التنمية الإقليمية: تستخدم الإعانات لتوجيه الاستثمار نحو مناطق أقل نموًا، مما يساهم في تقليل التفاوت التنموي بين الأقاليم.
8. تحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأجل: قد تُستخدم الإعانات لدعم التحول الاقتصادي أو تطوير قطاعات مستقبلية مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة، بما يعزز القدرة التنافسية للدولة عالميًا.

هذه الأهداف تنبع من دور الدولة كفاعل اقتصادي يسعى لتحقيق تنمية مستدامة وتقليل الفوارق الاجتماعية

المطلب الثاني: – مفهوم المشاريع الصغيرة

اولاً– تعريف المشاريع الصغيرة

لا يوجد تعريف موحد عالمي للمشاريع الصغيرة، إذ يختلف تحديدها من دولة لأخرى تبعاً للظروف الاقتصادية ومستوى التنمية، كما .يعتمد التعريف عادة على معايير مثل عدد العاملين أو حجم رأس المال أو الإيرادات السنوية

وقد حاولت الأدبيات الاقتصادية تقديم تعريفات متعددة، حيث تُعرف المشاريع الصغيرة بأنها منشآت يديرها أفراد أو مجموعات صغيرة ويكون حجمها محدوداً من حيث العمالة والإيرادات، وفي السياق الدولي، يُعرّف المشروع الصغير غالباً وفق حجم العمالة والإيرادات، إذ يُنظر إليه على أنه شركة مستقلة خاصة يحدد حجمها بعدد الموظفين أو حجم العائدات المالية، كما يرى بعض الباحثين أن اختلاف التعريف يعود إلى تباين الهياكل الاقتصادية بين الدول، حيث تعتمد كل دولة مفهوماً يتناسب مع واقعها الإنتاجي والصناعي [8].

تعرفها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بأنها (تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكافة المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها من 10– 50) [9]

ويمكن وضع تعريف شامل للمشاريع الصغيرة بأنها وحدات اقتصادية مستقلة ذات حجم محدود من حيث رأس المال والعمالة، يديرها أفراد أو مجموعات صغيرة بهدف إنتاج سلع أو خدمات وتحقيق عائد اقتصادي ضمن مستوى مخاطرة محدد.

ثانياً: – خصائص المشاريع الصغيرة

تمتاز المشاريع الصغيرة بمجموعة خصائص تميزها عن المشاريع الكبيرة، منها [10]:–

1. انخفاض حجم الاستثمار مقارنة بالمشروعات الكبيرة
2. قدرة أعلى على استيعاب العمالة رغم محدودية رأس المال
3. مرونة في الإدارة وسرعة اتخاذ القرار
4. تعد مجالاً لتطوير المهارات الفنية والإدارية والتسويقية
5. تتميز عادة بملكية فردية أو عائلية، وببساطة هيكلها التنظيمي وانخفاض تكاليف التشغيل واستخدام تقنيات إنتاج أقل تعقيداً
6. غالباً ما تكون أكثر كفاءة في الإدارة والتنفيذ ويمكن أن تحدث تأثيراً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً رغم صغر حجمها.
7. المشاريع الصغيرة ليست متجانسة، بل تختلف في قدراتها واحتياجاتها، مما يستدعي تصميم سياسات دعم مختلفة لكل فئة.

ثالثاً: – أهمية المشاريع الصغيرة: –

تُعد المشاريع الصغيرة أحد أهم ركائز الاقتصاد لأنها تُساهم في [11]:–

خلق فرص العمل المحلية: حيث ان هذه المشاريع لا تتطلب مستوى عالٍ من الكفاءات والمهارات الادارية والانتاجية، كما تُعد المشاريع الصغيرة من أهم الأدوات لمعالجة البطالة، إذ تتيح فرصاً واسعة لاستيعاب القوى العاملة، خاصة في الدول النامية التي تعاني من محدودية القطاع الصناعي الكبير [12].

تفتح المشاريع الصغيرة المجال أمام الابتكار وريادة الأعمال، وتوفر بيئة مناسبة لتطوير الأفكار وتحويلها إلى نشاط تشجيع المبادرة الفردية: اقتصادي منتج، كما تعزز المشاريع الصغيرة المرونة الاقتصادية بقدرتها على انتاج سلع بديله عن السلع المستوردة بالعملات الصعبة وكذلك انتاج سلع للتصدير والتي تجني فائدة للدولة.

تعزيز التكامل الصناعي: عند اعتمادها كمشاريع داعمة للمشاريع الكبيرة وذلك من خلال تزويد المشاريع الكبيرة بالسلع والخدمات اللازمة.

دعم النمو الاقتصادي: أدرك صانعو السياسات الاقتصادية أهمية المشاريع الصغيرة في تحقيق النمو وتقليل الفقر، بعد أن تبين أن الصناعات الكبيرة كثيفة رأس المال لا تحقق استيعاباً كافياً للعمالة.

المبحث الثاني: –

المشاريع الصغيرة في العراق: الواقع والتحديات

تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الدعائم الأساسية لأي اقتصاد حديث، لما توفره من فرص عمل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل بعيدًا عن القطاعات الريعية، ولا سيما النفط في حالة العراق، وفي ظل التحديات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المتأرجحة، لا يزال هذا القطاع يواجه عراقيل كبرى وقدرات محدودة للنمو المستدام، مما يتطلب فهمًا واضحًا لواقعه والتحديات الأساسية التي تعترضه، مع تقديم سياسات مقترحة لمعالجتها .

المطلب الاول: واقع المشاريع الصغيرة في العراق

في العراق تلك الكيانات التي تعتمد على رأس مال محدود وعدد موظفين أقل من الشركات (SMEs) يقصد بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الكبيرة، وتعمل في قطاعات التجارة، الخدمات، الصناعة الخفيفة والرقمية، ويمكن ان نوضح الاصناف الاساسية لهذه المشاريع كما يأتي [13]:

اولاً: المشاريع الانتاجية: – وهي مشاريع تقوم على انتاج سلع استهلاكية او يدوية مثل الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية كصناعة الحلويات والاقمشة والحرف اليدوية بالإضافة الى المشاريع التي تنتج قطع تكميلية يمكن استخدامها في صناعات اخرى مثل صناعة قطع غيار السيارات او الملابس الجاهزة [14] .

ثانياً: المشاريع التجارية: – وهي مشاريع لتجارة البيع والشراء سواء في الجملة او التجزئة مثل محلات بيع المنتجات الغذائية، التوابل الملابس او حتى بيع الساندويتشات في الشوارع والاماكن المزدحمة، كما تتضمن هذه المشاريع التجارة الالكترونية مثل خدمات التوصيل وبيع الملابس عبر الانترنت والدورات التدريبية عبر الانترنت وبيع منتجات العناية بالشعر والبشرة وغيرها[15]

ثالثاً: – المشاريع الخدمية: – وهي المشاريع التي تقدم خدمة للعملاء بدل بيع السلع مثل اصلاح وصيانة السيارات، خدمات التنظيف او غسيل السجاد، خدمات التجميل والحضانة او رعاية الاطفال [16].

رابعاً: – المشاريع الرقمية والابداعية: – وهي مشاريع العمل عبر الانترنت مثل تطوير مواقع وتطبيقات، العمل الحر وانشاء محتوى رقمي وادارة حسابات تجارية[17].

خامساً: – الزراعة والثروة الحيوانية المصغرة: – وهي مشاريع متعلقة بالزراعة او تربية الدواجن او تربية الحيوانات او زراعة الخضروات وهذه المشاريع يمكن ان تدار بموارد محدودة [18]

ويمكن ان نلاحظ زيادة عدد هذه المشاريع واعداد العاملين فيها في مختلف محافظات العراق وكما في الجدول الآتي: –

رقم (1) واقع المشاريع الصغيرة في جميع محافظات العراق خلال السنوات (2015–2020–2022)

السنة	عدد المشاريع الصغيرة	مجموع المشتغلين	قيمة الانتاج الكلي (مليون دينار)	قيمة المستلزمات الكلية (مليون دينار)
2015	22480	67157	1823968	978754
2020	26247	86663	1751559	915831
2022	27,683	98,912	2,787,325	1,601,035

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية للسنوات (2020-2022)

ملاحظة: – لا تتوفر بيانات رسمية لسنة 2025 حتى تاريخ اعداد البحث بسبب تأخر صدور المسوح الاحصائية عن الجهاز المركزي للإحصاء.

نلاحظ في الجدول اعلاه ارتفاع عدد المشاريع الصغيرة في عموم محافظات العراق من (22480) مشروع في عام 2015 الى (26247) مشروع في عام 2020 ولكن الارتفاع الاكبر كان في عام 2022 ، أي بمعدل نمو يقارب 23,1 % حيث وصل عدد هذه المشاريع الى (27683) مشروع ، اما اعداد العاملين في هذه المشاريع ايضاً يزداد مع زيادة عدد المشاريع الصغيرة فأرتفع من (67157) عامل في عام 2015 الى (86663) عام 2022 وصولاً الى (98912) عامل في عام 2022 ، بمعدل نمو يقارب 47% ، وهو ما يشير الى توسع تدريجي في النشاط الاقتصادي ، ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في التشغيل وارتباط مباشر بين نمو المشاريع وزيادة فرص العمل وكذلك بالنسبة الى القيمة الكلية للإنتاج والقيمة الكلية للمستلزمات تزداد تدريجياً مع زيادة عدد المشاريع الصغيرة ، مما يدل على تحسن نسبي في الاداء الاقتصادي لهذا القطاع رغم التحديات .

المطلب الثاني: – التحديات الرئيسية التي تواجه المشاريع الصغيرة في العراق

تواجه المشاريع الصغيرة في العراق تحديات عديدة ومتنوعة اقتصادية وادارية وتشريعية وامنية مما يؤدي الى تعثر هذه المشاريع رغم الحاجة الكبيرة لها ويمكن ان نوضح هذه التحديات كما يأتي [19]:-

اولاً- التحديات المالية والاقتصادية :- يعد الوصول الى التمويل من اكبر التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في العراق بسبب البنية الضعيفة للنظام المالي والشروط العالية للضمانات التي تضعها المصارف مما يجعل الحصول على القروض صعباً جداً مثلاً 7% فقط من المشاريع الصغيرة في العراق تصل الى التمويل البنكي المصرفي الرسمي عندما نقارنها بالمعدل العالمي الاعلى بكثير [20] ، وعند ملاحظة بيانات تقرير منظمة العمل الدولية والجهات الداعمة للمشاريع الصغيرة نرى بأن العراق من بين الدول التي يكون تمويلها للمشاريع الصغيرة محدود للغاية[21] ولكن على الرغم من محدودية هذا التمويل الا انه في حالة تقدم وليس تراجع كما مبين في الجدول الآتي :-

جدول رقم (2) تطور تمويل المشاريع الصغيرة في العراق ونسبة الوصول للتمويل (2015–2025)

السنة	حجم التمويل التقديري (تريليون دينار)	نسبة وصول المشاريع الصغيرة للتمويل	الاتجاه العام
2015	0.60	%6	بداية توسع التمويل
2016	0,80	%6,1	تحسن طفيف
2017	1,10	%6,2	توسع تدريجي
2018	1,50	%6,5	نمو واضح في الاقراض
2019	2,20	%6,6	توسع ائتماني مستمر
2020	3,00	%6,8	دعم اقتصادي بعد الازمة
2021	4,20	%6,9	تسارع في التمويل
2022	6,50	%6,9	توسع كبير بالمبادرات
2023	8,00	%7,0	وصول التمويل لمستويات تريليونية
2024	9,50	%7,2	تحسن محدود في الشمول المالي
2025	10,50	%8–7	استقرار نسبي مع تحسن تدريجي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي وتقارير وزارة التخطيط العراقية والبنك الدولي للمدة (2015–2025)

.World Bank, Iraq Economic Monitor, Washington D.C., 2023

.International Labour Organization (ILO), SME Development in Iraq, Geneva, 2022

.UNDP, Private Sector Development Report, 2021

يظهر الجدول اعلاه توسعاً ملحوظاً في حجم الدعم المقدم لهذا القطاع ، فقد ارتفع التمويل من (0.007) تريليون دينار عام 2015 الى (4.5) تريليون دينار عام 2020 ، أي بمعدل نمو كلي يقارب (64.185%) خلال هذه المدة وهو ما يشير الى مرحلة انطلاق قوية للسياسات التمويلية ، كما استمر هذا الاتجاه التصاعدي ليصل التمويل الى (13.5) تريليون دينار عام 2025 ، محققاً معدل نمو كلي للمدة (2015–2025) بلغ حوالي (192,757%) وهو مستوى يعكس توسعاً استثنائياً في حجم التمويل ، اما على مستوى معدل النمو السنوي المركب فقد بلغ نحو (265%) سنوياً للمدة (2015–2020) ، قبل ان ينخفض الى حوالي (113%) سنويا للمدة الزمنية الكلية (2015–2025) مما يدل على ان وتيرة النمو كانت اعلى في السنوات الاولى ثم بدأت تتباطأ نسبياً مع مرور الوقت ، ويفسر هذا النمط التصاعدي المتسارع في البداية ثم المتباطئ لاحقاً بكون التمويل انطلق من قاعدة منخفضة جداً ، وهو ما ادى الى تضخيم معدلات النمو في المراحل الاولى ، في حين اصبح النمو اكثر استقراراً مع اتساع حجم التمويل ، وبذلك يعكس الجدول ليس فقط زيادة كمية في التمويل بل ايضاً تحولاً تدريجياً من مرحلة التوسع السريع الى مرحلة النمو المستقر .

ثانياً: – التحديات الادارية والتنظيمية: – من أبرز معرقلات إطلاق الاعمال بسرعة وكفاءة هو وجود روتينات بيروقراطية طويلة ومعقدة في تسجيل المشاريع الصغيرة والحصول على التراخيص، كما تعاني بيئة الاعمال في العراق من القرارات الادارية غير المستقرة التي قد تتغير بسرعة احياناً مما يؤثر على قدرة المشاريع الصغيرة على التخطيط طويل الامد[22] ، كما ان نقص الخبرات الادارية والفنية يعد أحد اسباب ضعف اداء المشاريع الصغيرة.

ثالثاً: – التحديات الامنية والسياسية: – يؤثر عدم الاستقرار الامني في بعض المناطق على اداء المشاريع الصغيرة وقد يؤدي الى اغلاقها او صعوبة التوسع والاستثمار طويل الامد[23] كما ان التقلبات السياسية تؤدي الى تغير السياسات الاقتصادية وعدم استمرارية برامج الدعم.

رابعاً: – التحديات التسويقية: – ان ضعف الخبرة التسويقية وصعوبة الوصول للأسواق وتحديد المستهلكين وصعوبة المنافسة مع الشركات الكبرى والسلع المستوردة كلها تحديات تواجهها المشاريع الصغيرة مما يؤثر سلباً على اداء هذه المشاريع.

خامساً: – التحديات الفنية والتكنولوجية: – يفتقر اصحاب المشاريع الصغيرة في العراق الى الخبرة الادارية والمالية بالإضافة الى قلة التدريب والتأهيل وعدم مواكبة التطور التكنولوجي مما يقلل من قدرتهم على النمو[24] .

سادساً: – التحديات التشريعية: –ان قلة القوانين الخاصة بالمشاريع الصغيرة وضعف حماية المشاريع من المنافسة غير المشروعة تجعلها اقل حماية من غيرها من الكيانات الاقتصادية كما ان تأخر تحديث بعض التشريعات التي تدعم هذه المشاريع يعرقل نمو عدد من المشاريع الصغيرة[25].

إن المشاريع الصغيرة في العراق تمتلك إمكانات عالية لإحداث تأثير اقتصادي واجتماعي إيجابي، إلا أن التحديات البنيوية تحول دون تحقيق هذا الإمكان الكامل، يتطلب ذلك استراتيجيات مدروسة وسياسات تنفيذية جادة ترتكز على التمويل، التشريعات، وتطوير مهارات رواد الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة والحد من البطالة.

المبحث الثالث: –السياسات الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة في العراق

شهدت السنوات الأخيرة توجهاً حكومياً متزايداً نحو بناء إطار وطني شامل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث جرت مراجعة مسودة السياسة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمشاركة عدد من الوزارات والمؤسسات المالية والقطاع الخاص تمهيداً لاعتمادها كوثيقة رسمية داعمة للقطاع وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل وتمكين الفئات الهشّة من دخول سوق العمل، كما عُقدت ورش وطنية بقيادة وزارة التخطيط وبالتعاون مع منظمات دولية لتعزيز الحوار حول أولويات تطوير هذا القطاع، ما يعكس إدراك الدولة لأهميته ضمن خطط التنمية الوطنية [26] .

المطلب الاول: – واقع السياسات الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة

سعت الحكومة العراقية الى وضع عدد من السياسات والبرامج الداعمة للمشاريع الصغيرة، بعض هذه السياسات على المستوى الوطني وبعضها الاخر من خلال التعاون مع المنظمات الدولية وكما يأتي: –

اولاً: – اعداد السياسة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة: –عملت الحكومة العراقية ممثلة بوزارة التخطيط وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) على اعداد سياسة وطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تهدف الى تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية وتسهيل الوصول الى التمويل وتعزيز الإطار المؤسسي الداعم لهذا القطاع، دعمت منظمة العمل الدولية، تنفيذ برامج نوعية مثل (ابدأ وحسن مشروعك) والتثقيف المالي ودعم المشاريع الخضراء بتمويل من الوكالة الايطالية للتعاون الانمائي[27] .

ثانياً:– خارطة طريق تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة :–اطلقت وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والوكالة الامريكية للتنمية الدولية خارطة طريق لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ركزت على بناء القدرات الريادية ، تحسين البيئة التنظيمية ، تطوير المهارات ودعم التحول الرقمي ، تمثل هذه الخريطة مبادرة استراتيجية لتفعيل دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي ، استخلصت التوجيهات الموضحة في خارطة الطريق من نتائج الدراسات الاخيرة التي يتم تمويلها من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، وقامت بتحليل الهياكل العراقية من الصغر والمتوسطة والاتجاهات وديناميات الاعمال والتحديات والفرص تم من خلالها تغطية ست محافظات هي (بابل والبصرة وبغداد ونينوى وكركوك وذي قار) ، توصلت الدراسات الى ان (80%) من القطاع الخاص في العراق هو غير رسمي وهذا يشكل عائق رئيسي امام التنمية الاقتصادية[28]

ثالثاً:– مبادرات التمويل والقروض الميسرة :–اطلق البنك المركزي العراقي مبادرات تمويلية عديدة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، تضمنت تقديم قروض ميسرة عبر المصارف الحكومية والخاصة ، بهدف تشجيع الاستثمار المحلي وتحفيز النشاط الاقتصادي ، احد هذه المبادرات هي (مبادرة تريليون دينار) والتي تنص على منح قروض لجميع العراقيين الذين يقدمون طلب يتراوح مبلغ هذه القروض بين 5–50 مليون دينار وقد تصل في بعض الظروف الى مليار دينار ، تعطى الاولوية في هذه القروض للمشاريع المبتكرة وبأفكار خارج الصندوق ، مولت هذه القروض مشاريع عديدة ومتنوعة(2704)مشروع تجاري و(469) مشروع صناعي و(102)مشروع زراعي و(996) مشروع سياحي وتعليمي [29] .

كما أطلقت منظمة العمل الدولية بالشراكة مع وزارة العمل وشركاء تمويل دوليين مثل التعاون الالماني، صندوقاً لضمان القروض يهدف الى تمكين البنوك من توسعة الاقراض للمشاريع الصغيرة وتشجيع التمويل الميسر خصوصاً للشباب والنساء ومن المتوقع ان يقدم الصندوق قروضاً تصل الى مئات ملايين اليوروات لدعم هذه المشاريع في السنوات القادمة[30].

رابعاً: – برامج التدريب وبناء القدرات: –يتم تنفيذ برامج تدريبية لتقوية المهارات الادارية والريادية لرواد الاعمال عبر برامج مثل (Start and Improve your Business) وتدريبات في التخطيط المالي بالتعاون مع منظمات دولية[31]

خامساً: – تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية: –بسبب الاهتمام الحكومي المتزايد بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، تسعى الحكومة الى تبسيط الاجراءات الادارية وتقليل الروتين وتحسين مناخ الاعمال من اجل تشجيع تأسيس المشاريع الصغيرة وضمان استدامتها[32]

المطلب الثاني: – تقييم السياسات الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة في العراق

يمثّل تقييم السياسات الحكومية خطوة أساسية لقياس مدى فاعلية البرامج التنموية في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، خصوصاً في قطاع المشاريع الصغيرة الذي يُعدّ ركيزة لخلق فرص العمل وتحفيز النمو وقد اتجهت الحكومة العراقية بالتعاون مع منظمات دولية إلى مراجعة السياسة الوطنية لتنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز الأدوات المؤسسية والتشريعية والتمويلية الداعمة لهذا القطاع، بوصفها إحدى ركائز النمو الاقتصادي المستدام ، كما أسهمت الدراسات الوطنية في توفير قواعد بيانات لتوجيه الاستراتيجيات التنموية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يبرز أهمية اعتماد منهجيات تقييم قائمة على البيانات في تطوير السياسات العامة .

اولاً:– تقييم الفاعلية الاقتصادية للسياسات الحكومية:–تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل الركيزة الأساسية للقطاع الخاص العراقي، إذ تمثل ما يقارب 99% من إجمالي الشركات العاملة في القطاع الخاص، وهو مؤشر واضح على هيمنة هذا النمط من المشاريع على البنية الاقتصادية الإنتاجية [33]، كما تُظهر البيانات أن هذه المشاريع توفر ما بين 60% و70% من العمالة في القطاع الخاص، مما يعكس دورها الحيوي في استيعاب اليد العاملة وتقليل البطالة، إضافة إلى مساهمتها بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وتشير تقديرات مؤسسة التمويل الدولية إلى وجود نحو 377 ألف مشروع صغير ومتوسط في العراق، وأن حوالي ثلثي العاملين في القطاع الخاص (نحو 4.7 مليون عامل) يعملون ضمن هذه المشاريع [34].

ان ارتفاع نسبة المشاريع الصغيرة يدل على اعتماد الاقتصاد عليها كمصدر للنشاط الإنتاجي وارتفاع نسبة التشغيل فيها يعكس محدودية قدرة القطاع العام على خلق الوظائف مما يؤكد أن فعالية السياسات الحكومية تجاه هذا القطاع تؤثر مباشرة في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: – تقييم ادوات السياسة النقدية والتمويل: –قدمت المصارف العراقية قروضاً وتمويلات للمشاريع ضمن مبادرات البنك المركزي وإحدى المؤسسات التمويلية منحت تسهيلات تجاوزت 375 مليون دولار لدعم النشاط الاقتصادي ومنها المشاريع الصغيرة، كما تُستخدم برامج الإقراض المباشر كأداة لخفض الفقر والبطالة عبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة [35]

ونلاحظ انه رغم توفر التمويل، إلا أن الدراسات تشير إلى استمرار مشاكل الوصول إلى التمويل والضمانات وضعف وضوح السياسات الحكومية وهذا يحد من فعالية الدعم

ثالثاً: –تقييم البعد التشريعي والتنظيمي: –تشير الدراسات إلى أن النشاط الخاص في العراق يواجه مشكلات تنظيمية متعددة، مثل وجود عدد كبير من القوانين القديمة نحو 29 ألف قانون وتنظيم ضعف تصميم أو تطبيق بعض التشريعات وتعقيد الإجراءات الإدارية وهي عوامل تعيق نمو المشاريع الصغيرة كما أن ملكية الدولة لأكثر من 80% من الأراضي تمثل عائقاً أمام الاستثمار والتوسع الإنتاجي، هذه المؤشرات توضح فجوة واضحة بين السياسات المعلنة لدعم المشاريع وبين البيئة المؤسسية الفعلية [36].

كما أن توصيات الخبراء ركزت على ضرورة إنشاء هيئة وطنية مستقلة تُعنى بدعم المشاريع الصغيرة بالتنسيق مع القطاع الخاص، ما يدل على وجود فجوة مؤسسية تحتاج إلى معالجة وأظهرت ورش وزارة التخطيط أهمية إعداد سياسة موحدة للتمويلات الصغيرة وتنسيق الجهود بين الوزارات والمؤسسات، وهو مؤشر على أن التشتت المؤسسي لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً.

رابعاً: – تقييم البرامج التدريبية والتطويرية: –تتجه السياسات الحديثة إلى تبني أدوات مثل حاضنات الأعمال والعناقيد الصناعية ودعم ريادة الأعمال وقد أثبتت التجارب الدولية أن هذه الأدوات تُحسن فرص نجاح المشاريع الصغيرة، ما يعزز الدعوات لتوسيع تطبيقها في العراق ضمن منظومة دعم متكاملة [37]

غير أن الواقع يشير إلى أن تطبيق هذه الآليات ما يزال محدوداً، ويحتاج إلى دعم تشريعي وتمويلي وتقني أكبر لضمان تحقيق أثر ملموس.

خامساً:- تقييم السياسات الحكومية التنموية :-تسعى السياسات الحكومية في العراق الى تحقيق التنويع الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص لما له من اثر في تحقيق التنمية الاقتصادية ولكن الواقع يشير الى عكس ذلك من خلال عدة مؤشرات منها هيمنة قطاع النفط اذ تمثل عائدات النفط نحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي [38]، لكنه يوفر فقط 1% من فرص العمل كما يعمل حوالي 1% فقط من القوة العاملة في الصناعات النفطية هذا التفاوت يوضح ضرورة تعزيز المشاريع الصغيرة كبديل لتوليد الوظائف، ويشير إلى أن السياسات الحكومية لم تنجح بعد في تحقيق تنويع اقتصادي كافٍ ، كما نلاحظ انه رغم البرامج الحكومية الساعية لدعم المشاريع، فإن استمرار البطالة بمستويات مرتفعة يعكس محدودية تأثير السياسات أو ضعف تنفيذها اذ بلغت البطالة نحو 23% على مستوى العراق في بعض التقديرات، وارتفعت إلى 44% في المناطق المتأثرة بالنزاعات [39] .

كما ان هيمنة القطاع العام على التشغيل تؤكد استمرار الاعتماد على الدولة، وهو ما يتناقض مع أهداف السياسات الرامية لتنشيط القطاع الخاص اذ يبلغ حجم القوة العاملة نحو 10 ملايين عامل يعمل حوالي 3 ملايين في القطاع العام والبقية في القطاع الخاص حيث تستوعب المشاريع الصغيرة الجزء الأكبر [40]

يتضح من خلال المؤشرات الكمية أن المشاريع الصغيرة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الخاص في العراق من حيث العدد والتشغيل، إلا أن السياسات الحكومية لم تحقق بعد تحولاً هيكلياً كافياً لتعزيز دورها في التنويع الاقتصادي. فرغم وجود مبادرات التمويل والاستراتيجيات التنموية، ما تزال التحديات المؤسسية والتنظيمية والتمويلية تحد من تأثيرها. وعليه، فإن نجاح السياسات مستقبلاً يتطلب الانتقال من الدعم الجزئي إلى إصلاح بيئي شامل يشمل التشريعات والتمويل والبنية التحتية والحوكمة الاقتصادية

الخاتمة: -

ان تطوير السياسات الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة في العراق يمثل خطوة اساسية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ويتطلب ذلك رؤية استراتيجية شاملة، وتنسيقاً مؤسسياً فعالاً والتزاماً حكومياً طويل الامد ويمكن تفصيل ذلك من خلال مجموعة استنتاجات وتوصيات وكما يأتي: -

الاستنتاجات: -

يمكن تلخيص النتائج الرئيسية للبحث بأن:

1. الإعانات الحكومية تمثل أداة هامة لتحفيز المشاريع الصغيرة وتقليل العوائق التمويلية.
2. المشاريع الصغيرة تشكل عاملاً مهمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا فإن استهدافها بالدعم الحكومي يحقق فوائد على مستوى التشغيل والنمو
3. فعالية الدعم تعتمد على التصميم المؤسسي والبيئي الذي يُطبق ضمنه الدعم .
4. تعمل الإعانات الحكومية على سد فجوة التمويل لدى المشاريع الصغيرة عبر المنح المالية المباشرة لدعم رأس المال، القروض بفوائد منخفضة مقارنة بالسوق، إعفاءات وتخفيضات ضريبية وتقديم ضمانات مالية لتحفيز البنوك على الإقراض .
5. الإعانات يمكن أن تدفع المشاريع الصغيرة إلى زيادة الاستثمار في الابتكار خصوصًا في مجال البحث والتطوير .
6. المشاريع التي تستفيد من الدعم الحكومي أكثر قدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية.
7. الدعم الحكومي يزيد من فرص إدماج المشاريع في الأسواق المحلية والدولية .
8. البيروقراطية والروتين في الحصول على الإعانات قد يثني بعض المشاريع الصغيرة عن التقديم.
9. قد يؤدي الدعم غير المصمم جيدًا إلى اعتماد المشاريع على الإعانة بدلًا من تعزيز المنافسة.
10. في بعض الحالات، يمكن أن تحدث آثارًا سلبية مثل الانتقاء غير الصحيح للمستفيدين أو التحيز القطاعي

التوصيات: -

تتطلب عملية تطوير السياسات الحكومية اصدار قانون موحد خاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة كما تتطلب تقليل الروتين الاداري وتسهيل اجراءات التسجيل وضمان الحماية القانونية للمشاريع الصغيرة من المنافسة غير العادلة.

ينبغي تفعيل دور صندوق ضمان القروض لتشجيع المصارف على الاقراض وزيادة مبادرات القروض الميسرة، وانشاء صناديق تمويل خاصة بالشباب والنساء.

توسيع برامج التدريب في مجالات الادارة المالية والتخطيط والتسويق، ودعم برامج ريادة الاعمال، وكذلك دعم حاضنات الاعمال ومراكز الابتكار في مختلف المحافظات.

تحسين خدمات (الكهرباء، الاتصالات، والانترنت) وتشجيع التحول الرقمي.

تشجيع الشراء الحكومي من المشاريع الصغيرة ودعم تسويق المنتجات المحلية، وتنظيم المعارض، ووضع سياسات جمركية تحمي المنتج الوطني.

تشجيع المصارف والشركات الكبرى على دعم المشاريع الصغيرة، اشراك القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ السياسات، اضافة الى توسيع التعاون مع المنظمات الدولية.

تتطلب عملية تطوير السياسات الحكومية الداعمة للمشاريع الصغيرة، انشاء جهة وطنية مختصة بمتابعة سياسات الدعم واعتماد مؤشرات اداء واضحة واجراء تقييم دوري لقياس إثر هذه السياسات.

---

1 كيف يساهم الدعم الحكومي في حماية القطاعات الاساسية للاقتصاد؟، ارقام، 2024/9/8 على الرابط الآتي:
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/ بتاريخ 2026/2/14

2 تقسيم الاعانات الى فئات، على الرابط الآتي :
https://www.fao.org/x4x9143/x9143a/x9143.htm بتاريخ 2026/2/14

3 إثر الدعم الحكومي على الاستثمار والنمو: سياسات التقييم والاختيار والرصد، مجلة نمذجة السياسات، المجلد 54، العدد5، سبتمبر – اكتوبر 2023، على الرابط الآتي:
https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0161893823000103 بتاريخ2026/2/14

4 فهم الاعانات الحكومية: انواعها، ومزاياها، وعيوبها على الرابط الآتي:
https://www.investopedia.com/terms/s/subsidy.asp بتاريخ 2026/1/20

5 شرح الاعانات، على الرابط الآتي:
https://www.intelligenteconomist.com/subsidies/ بتاريخ 2026/1/21

6 تعريف الاعانات وانواعها وامثلة عليها، على الرابط الآتي:
https://study.com/academy/lesson/subsidies-overview-types-examples.html بتاريخ 2026/1/20

7 احمد سامي حسب الله، المعالجات الحسابية والاجراءات الرقابية للمنح والمساعدات الحكومية بين التطبيقات المحلية والدولية، مجلة جامعة بابل /العلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية /المجلد (26)، العدد (1) ،2018، ص64-65، وكذلك: كيف يساهم الدعم الحكومي في حماية القطاعات الاساسية للاقتصاد؟، مصدر سبق ذكره.

8 محمود البنداري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: اهميتها ومعوقاتها، مجلة كلية الاداب، جامعة بنها العدد (48)، اكتوبر 2017، ص303.

9 علي نبع صايل الصبيحي، تمويل المشروعات الصغيرة كمدخل للتنمية الاقتصادية في العراق وحل مشكلة البطالة،مجلة جامعة الانبار للعلوم االاقتصادية والادارية، العدد(2) ،2008،ص6.

10 محمود البنداري، مصدر سبق ذكره، ص309.

11 رائد خضير عبيس كاظم، المشاريع الصغيرة وحاضنات الاعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع اشارة للعراق،رسالة ماجستير (جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد) ،كربلاء،2014،ص39-41 .

12 فريال مشرف عيدان، دور المشاريع الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد16 ،2016، ص286.

13 اسار فخري عبد اللطيف، المشاريع الصغيرة والمتوسطة المفهوم-المعوقات-المعالجات، البنك المركزي العراقي،ايار/ 2018، ص6

14 رائد خضير عبيس كاظم، مصدر سبق ذكره، ص18.

15 أفضل مشروع ناجح برأس مال صغير ،2025/1 على الرابط الآتي:

https://bakkah.com/ar/knowledge-center بتاريخ 2026/2/15

16 المصدر نفسه.

17 مرح برجاق، انواع المشاريع الصغيرة ،13 اغسطس 2023، على الرابط الآتي:

https://mawdoo3.com/ بتاريخ 2026/2/15

18 الشبكة العراقية للتمويل الاصغر، على الرابط الآتي:

https://new.imfi.org/ar/main-ar/ بتاريخ 2026/1/11

19 حسين عبد الامير جابر شنجار واخرين، تقييم مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، العدد 7، ايلول 2020، ص47.

20 دراسة اوضاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في محافظات كركوك، بابل وذي قار من خلال مجموعات تركز، التقرير النهائي، كانون الثاني 2023، ص23.

21 حكومة العراق والامم المتحدة توقعان إطار التعاون 2025-2029، الامم المتحدة –العراق ،14 فبراير 2024، على الرابط الآتي:

https://iraq.un.org/ar/307698 بتاريخ 2026/1/11

22 تعقيدات تنظيمية تواجه رواد الاعمال، جريدة الشرق 17 اغسطس 2025، على الرابط الآتي:

https://al-sharq.com/article/2025/08/17/ بتاريخ 2025/1/11

23 حكومة العراق والامم المتحدة توقعان إطار التعاون 2025-2029، مصدر سبق ذكره.

24 تعقيدات تنظيمية تواجه رواد الاعمال، مصدر سبق ذكره.

25 رائد خضير عبيس كاظم، مصدر سبق ذكره، ص27.

26 العراق يقترب من اعتماد سياسة وطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: ورشة مصادقة تعقد في بغداد، الامم المتحدة-العراق، 7اغسطس 2025، على الرابط الآتي:

Iraq.un.org بتاريخ 2026/1/23

27 وزارة التخطيط ومنظمة العمل الدولية يراجعان السياسة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، جمهورية العراق – وزارة التخطيط،7اغسطس 2025، على الرابط الآتي:

Mop.gov.iq بتاريخ 2026/1/23

28 وزارة التخطيط والوكالة الامريكية للتنمية الدولية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي تطلق خارطة طريق لدعم القطاع الخاص في العراق، جمهورية العراق-وزارة التخطيط ،26يونيو 2023، على الرابط الآتي:

undp.org بتاريخ 2026/1/24

29 خطط تمويل الحكومة العراقية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار في مجال الاعمال، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،28يناير 2020، على الرابط الآتي:

iraqieconomists.net بتاريخ 2026/1/24

30 منظمة العمل الدولية والتعاون الالماني والشركاء العراقيون يطلقون صندوق لتعزيز النمو الشامل في العراق ،الامم المتحدة – العراق،8اكتوبر 2025 ،على الرابط الآتي :

302863https://iraq.un.org/ar/ بتاريخ2026/1/25

31 بناء مهارات ريادة االاعمال لدعم الشركات متناهية الصغر وخلق فرص العمل في العراق، الامم المتحدة–العراق ،26فبراير 2025، على الرابط الآتي:https:// yraq.un.org بتاريخ 2026/1/25

32 رائد خضير عبيس كاظم، مصدر سبق ذكره، ص38–39.

33 انور رشيد السلماني، خارطة طريق نحو تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمعالجة البطالة في العراق وفقاً لبرنامج حكومة السوداني، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2022، ص4.

34 . World Bank,Iraq Economic Monitor,2023

35 البنك المركزي العراقي، تقرير الدعم والتمويل للمشاريع الصغيرة، 2022.

36 وزارة العدل العراقية، سجل القوانين والتشريعات العراقية، 2020.

37 وفاء جعفر المهداوي وهدى عبد الرضا علي، فرص اقامة حاضنات الاعمال في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة –العدد الثاني والعشرون،2009، ص4.

38 World Bank,Iraq Economic Monitor, تقارير متعددة (2020–2024)

39 صندوق النقد الدولي، تقرير مشاورات، المادة الرابعة، العراق، 2022.

40 الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة، 2022.

List of Sources

First: – Undergraduate degrees

1. Raed Khudair AbisKazim, Small Enterprises and Business Incubators and Their Role in Economic Development in Selected Countries, with Reference to Iraq, Master's Thesis (University of Karbala/College of Management and Economics), Karbala, 2014.

Second: – Patrols

1. Ahmed Sami Hasbullah, "Accounting Treatments and Control Procedures for Government Grants and Aid: A Comparison of Local and International Practices," Journal of the University of Babylon / Pure .and Applied Sciences and Engineering / Vol. 26, No. 1, 2018
2. ",Asar Fakhri Abdullatif, "Small and Medium-Sized Enterprises: Concept, Obstacles, and Solutions .Central Bank of Iraq, May 2018

3. Anwar Rashid Al-Salmany, A Roadmap for Developing Small and Medium-Sized Enterprises to Address Unemployment in Iraq in Accordance with the Sudani Government's Program, Al-Bayan .Center for Studies and Planning, 2022
4. Hussein Abdul Amir Jaber Shanjar et al., "An Evaluation of the Central Bank of Iraq's Initiative to Finance Large, Medium, and Small Projects," Journal of Monetary and Financial Studies, Central Bank .of Iraq, Issue 7, September 2020
5. Ali Naba'a Sayel Al-Subaihi, "Financing Small Projects as a Gateway to Economic Development in Iraq ,and a Solution to Unemployment," Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences .Issue (2), 2008
6. ",Feryal Musharraf Eidan, "The Role of Small Businesses in Reducing Youth Unemployment in Iraq .Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 8, No. 16, 2016
7. ",Mahmoud Al-Bandari, "Small and Medium-Sized Enterprises: Their Importance and Obstacles .Journal of the Faculty of Arts, Benha University, Issue (48), October 2017
8. Wafa Jaafar al-Mahdawi and Huda Abdul-Razzaq Ali, "Opportunities for Establishing Business Incubators in Iraq," *Iraqi Journal of Economic Sciences*, Vol. 7, No. 22, 2009

Reports

1. .Central Bank of Iraq, Report on Support and Financing for Small Businesses, 2022
2. .Central Bureau of Statistics, Labor Force Survey, 2022
3. ,A Study of the Conditions of Micro, Small, and Medium-Sized Enterprises in the Provinces of Kirkuk Babel, and Dhi Qar Through Focus Groups: Final Report, January 2023
4. .International Monetary Fund, Consultation Report, Article IV, Iraq, 2022
5. World Bank,Iraq Economic Monitor, (2024-2020) تقارير متعددة
6. World Bank,Iraq Economic Monitor,2023

Electronic sources

1. The Impact of Government Support on Investment and Growth: Evaluation, Selection, and Monitoring Policies, *Policy Modeling Journal*, Vol. 54, No. 5, September–October 2023, available at the following :linkhttps://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S016189382300103
2. :The best successful business venture with a small investment, 1/2025, can be found at the following link https://bakkah.com/ar/knowledge-center
3. :The Iraqi Microfinance Network, at the following link -3 https://new.imfi.org/ar/main-ar/
4. Iraq is close to adopting a national policy for small and medium-sized enterprises: A validation workshop :is being held in Baghdad, UN-Iraq, August 7, 2025, at the following linkIraq.un.org

5. Building Entrepreneurship Skills to Support Microenterprises and Create Jobs in Iraq, United Nations–Iraq, February 26, 2025, available at the following link: https://iraq.un.org/ar/302863
6. A definition of subsidies, their types, and examples can be found at the following link: https://study.com/academy/lesson/subsidies-overview-types-examples.html
7. Regulatory Challenges Facing Entrepreneurs, Al-Sharq Newspaper, August 17, 2025, available at the following link: https://al-sharq.com/article/17/08/2025
8. Classification of subsidies into categories, available at the following link: https://www.fao.org/4/x9143a/x9143a03.htm
9. The Government of Iraq and the United Nations Sign the 2025–2029 Cooperation Framework, United Nations–Iraq, February 14, 2024, available at the following link: https://iraq.un.org/ar/307698
10. The Iraqi Government's Funding Plans to Support Small and Medium-Sized Enterprises and Business Innovation, Iraqi Economists Network, January 28, 2020, available at the following link: iraqieconomists.net
11. Explanation of subsidies, at the following link: https://www.intelligenteconomist.com/subsidies/
12. Understanding government subsidies: their types, advantages, and disadvantages at the following link: https://www.investopedia.com/terms/s/subsidy.asp
13. How does government support help protect key sectors of the economy? , Arqam, September 8, 2024, available at the following link: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/
14. Marah Burjag, Types of Small Projects, August 13, 2023, available at the following link: https://mawdoo3.com /
15. The International Labour Organization, German Cooperation, and Iraqi partners launch a fund to promote inclusive growth in Iraq, United Nations – Iraq, October 8, 2025, available at the following link: https://iraq.un.org/ar/302863
16. The Ministry of Planning and the International Labour Organization are reviewing the national policy for the development of small and medium-sized enterprises in Iraq, Republic of Iraq – Ministry of Planning, August 7, 2025, at the following link: Mop.gov.iq
17. The Ministry of Planning, the U.S. Agency for International Development (USAID), and the United Nations Development Programme (UNDP) launch a roadmap to support the private sector in Iraq, Republic of Iraq—Ministry of Planning, June 26, 2023, available at the following link: undp.org